هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
Zakat, Tax and Customs Authority

تقرير ملخص أهم مرئيات ومقترحات العموم والجهات الحكومية

مشروع معايير تصنيف السيارات المستعملة على أنها سلع خاضعة للضريبة باستخدام طريقة هامش الربح وفقاً للمادة (48) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة.

فبراير 2023م

مقدمة:

إنفاذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (476) وتاريخه 1441/7/15هـ، والذي نص في البند (خامساً) على الآتي: تعديل البند (ثالثاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (713) وتاريخ 1438/11/30هـ، ليصبح بالنص الآتي: "على كل جهة حكومية عند إعداد مقترح ذي صلة بالشؤون الاقتصادية والتنموية لمشروعات قواعد أو لوائح أو قرارات وما في حكمها ذات طابع تنظيمي –مما هو داخل في اختصاصها ولا يتطلب الرفع عنه- أن تنشره على المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، بما يمكن الجهات والأفراد المعنيين بأحكامه من إبداء مرئياتهم وملحوظاتهم حياله، ومن ثم تنشر ملخصاً بأهم ما تضمنته هذه المرئيات والملحوظات على المنصة. وللجهة تقدير نشر المقترحات ذات الصلة بالشؤون الأخرى وملخصاً للمرئيات والملحوظات التي أُبديت في شأنها".

اسم المشروع:

معايير تصنيف السيارات المستعملة على أنها سلع خاضعة للضريبة باستخدام طريقة هامش الربح وفقاً للمادة (48) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة

نوع المشروع:

معايير

مدة الاستطلاع من: 2023/01/04 إلى: 2023/01/30

الوسائل المستخدمة في استطلاع المرئيات:

- المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية (منصة استطلاع)

الفئات المشاركة في الاستطلاع:

مجموع المشاركين بالاستطلاع: 74

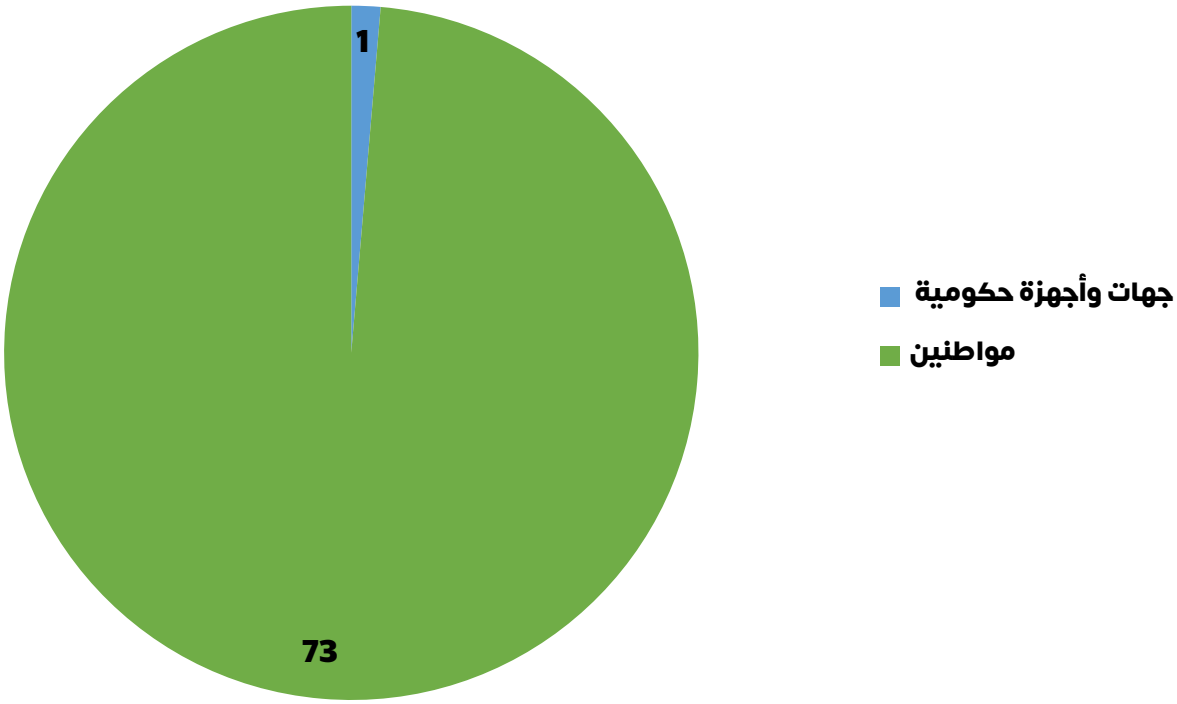

المعايير

تصنيف السيارات المستعملة التي تستوفي كافة المعايير التالية على أنها سلع مستعملة خاضعة للضريبة باستخدام طريقة هامش الربح وفق أحكام المادة (48) من اللائحة:

1- أن تكون السيارة المستعملة مسجّلة في المملكة.

2- أن تكون السيارة المستعملة قد تم قيادتها على الطريق لأغراض شخصية أو لأغراض العمل.

3- أن تكون السيارة المستعملة صالحة لإعادة الاستعمال كما هي على حالتها، أو بعد إجراء بعض التصليحات أو التحسينات عليها، وبشرط ألا تكون قد خضعت لتعديلات أو تصليحات غيّرت من طبيعتها الأساسية.

4- أن يكون توريد السيارة المستعملة من قبل شخص خاضع للضريبة مسجل لدى الهيئة ومرخص بمزاولة نشاط تجارة السيارات وفق سجل تجاري أو أي ترخيص مشابه.

ولا تشمل السيارات المستعملة المؤهلة للخضوع باستخدام طريقة هامش الربح أي مما يلي:

1- السيارات الجديدة (لا يعني تسجيل السيارة والمسافة المقطوعة لتسليمها للعميل على أن السيارة "مستعملة" وقابلة لتطبيق طريقة هامش الربح عليها).

2- السيارات المستوردة إلى المملكة حتى إن كانت مستعملة خارج المملكة - بما فيها السيارة المستلَمة بالنيابة عن الشخص-.

3- أي سيارة مستعملة تم شراؤها من قبل الشخص الخاضع للضريبة الذي يطبق طريقة هامش الربح وصدر عنها فاتورة ضريبية تُظهر احتساب ضريبة القيمة المضافة بشكل منفصل وفق القواعد العادية للسلع غير المستعملة.

أهم الملاحظات والمرئيات حول مواد المشروع

#	الملاحظات والمرئيات	رأي الهيئة	الإيضاح
1	إقرار الضريبة على السيارات المستعملة سيرفع الأسعار، من المناسب أن يتم دارسة الموضوع من جوانب السلبية و الإيجابية و تكون الضريبة موحدة (5%) على السيارات المستعملة والجديدة مما يمكن الجميع من القدرة على الشراء.	☐ تتفق الهيئة مع الرأي ويؤخذ بالاعتبار في المشروع ☐ تتفق الهيئة مع الرأي جزئياً ويؤخذ بالاعتبار في المشروع ☑ لا تتفق الهيئة مع الرأي ☐ الرأي لا يتعلق بالمشروع محل الاستطلاع	وفقاً للوضع الراهن فإن ضريبة القيمة المضافة تُفرض على إجمالي سعر بيع السيارة المستعملة، وعند تطبيق طريقة هامش الربح سيرتب على ذلك أن يكون إجمالي سعر بيع السيارة المستعملة أقل مما لو كانت ستُفرض الضريبة على إجمالي سعر البيع.
2	السيارة سبق وأن تم دفع قيمة الضريبة عليها وبعد استخدامها من الطبيعي أن تقل قيمتها عن قيمة شرائها فأين هامش الربح؟ وإذا تم احتسابها فمن المنطق أن يتم استرداد قيمة الضريبة التي دفعت عند شراء السيارة.	☐ تتفق الهيئة مع الرأي ويؤخذ بالاعتبار في المشروع ☐ تتفق الهيئة مع الرأي جزئياً ويؤخذ بالاعتبار في المشروع ☑ لا تتفق الهيئة مع الرأي ☐ الرأي لا يتعلق بالمشروع محل الاستطلاع	وفقاً لما هو منصوص عليه فإن هناك عدد من المعايير لتصنيف السيارات المستعملة على أنها سلع مستخدمه خاضعة للضريبة باستخدام طريقة هامش الربح، ومن ضمنها أن يكون توريد السيارة المستعملة من قبل شخص خاضع للضريبة مسجل لدى الهيئة ومرخص بمزاولة نشاط تجارة السيارات وفق سجل تجاري، أو ترخيص، أو أي ترخيص مشابه، ولا تنطبق هذه المعايير على الأفراد غير المسجلين لأغراض الضريبة.
3	عادة يتم دفع ضريبة على السيارات الجديدة وبعد استعمالها من المنطقي يقل السعر فهامش الربح غير واضح.	☐ تتفق الهيئة مع الرأي ويؤخذ بالاعتبار في المشروع ☐ تتفق الهيئة مع الرأي جزئياً ويؤخذ بالاعتبار في المشروع ☑ لا تتفق الهيئة مع الرأي ☐ الرأي لا يتعلق بالمشروع محل الاستطلاع	يُقصد بهامش الربح الفرق بين سعر شراء السلعة المستعملة وسعر البيع، أي الربح الذي يحصل عليه التاجر من بيع السيارة المستعملة.
4	سوق السيارات بالمملكة متضخم بشكل كبير وبالذات السيارات المستعملة مثل هذه القرارات في هذا التوقيت ستمس دخل المواطن البسيط وتؤثر على قدرته على امتلاك سيارة، كما أن الضريبة على هامش الربح لا يمكن حسابها بدقة	☐ تتفق الهيئة مع الرأي ويؤخذ بالاعتبار في المشروع ☐ تتفق الهيئة مع الرأي جزئياً ويؤخذ بالاعتبار في المشروع ☑ لا تتفق الهيئة مع الرأي	إن تطبيق هذه المعايير سيساهم بشكل مباشر في خفض التكاليف على الراغبين بشراء السيارات المستعملة من تاجر مرخص الذي يطبق هامش الربح، حيث أن الضريبة ستفرض على هامش الربح الذي سيحصل

	وقد يتحجج التجار أو ملاك السيارات بالضريبة لرفع أسعار البيع بحكم أن السوق غير منظم وتتحكم به العمالة إلى حد كبير وأرى أن يكتفى برسوم المبايعة عن طريق أبشر ولا مانع من زيادة بسيطة مدروسة على تلك الرسوم فالهدف في النهاية هو تحسين الخدمة والتكامل بين الجهات الحكومية.	☐ الرأي لا يتعلق بالمشروع محل الاستطلاع	عليه التاجر فقط ولن تكون على كامل إجمالي قيمة البيع وفقاً لما هو قائم في الوقت الراهن.
5	نظرا لتباين الأسعار بين أسعار البيع المطبق عليها ضريبة القيمة المضافة على كامل قيمة السيارة مما يؤدي إلى رفع السعر عن سعر السوق بما يعادل القيمة المضافة فمن الأفضل تطبيق القيمة المضافة على هامش الربح مما سيقلل هامش الفروقات في أسعار السيارات بالنسبة لسعر السوق.	☐ تتفق الهيئة مع الرأي ويؤخذ بالاعتبار في المشروع ☐ تتفق الهيئة مع الرأي جزئياً ويؤخذ بالاعتبار في المشروع √ لا تتفق الهيئة مع الرأي ☐ الرأي لا يتعلق بالمشروع محل الاستطلاع	سيساهم مشروع فرض ضريبة القيمة المضافة وفقاً لهامش الربح على السيارات المستعملة أن يكون إجمالي قيمة البيع أقل مما لو فرضت الضريبة على إجمالي قيمة بيع السيارة المستعملة.
6	إن الفرق بين آلية احتساب ضريبة القيمة المضافة على قيمة السلعة وطريقة احتساب آلية هامش الربح: (وفق أحكام المادة الخامسة والأربعون من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة) مثال: شراء/ بيع سيارة مستعملة طريقة احتساب ضريبة القيمة المضافة (على إجمالي السعر) طريقة احتساب ضريبة القيمة المضافة وفق آلية هامش الربح (على سعر الربح) قيمة السيارة 50 ألف ريال قيمة الربح من إجمالي القيمة الكلية 10,000 ريال ضريبة القيمة المضافة 15% 7500 ريال 1500 ريال الفروقات بين الوضع السابق والوضع الحالي، مع إعداد معايير السيارات المستعملة لتشمل آلية احتساب السلع الخاضعة للضريبة وفق الحالات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية. الملاحظات على مقترح الهيئة: يعتزم المشرع أن يتم احتساب طريقة القيمة المضافة على كامل السلعة المستعملة التي يتم استيرادها من خارج المملكة والمستعملة خارج المملكة، حيث لا نتفق مع هذا الاستثناء وفق المبررات الآتية: - يشير الاستثناء بأن هناك معاملة تمييزية من الممكن أن تضر وتشوه التجارة الدولية وتحد من اختيارات المستهلك للمنتجات والتي ستؤثر على	☐ تتفق الهيئة مع الرأي ويؤخذ بالاعتبار في المشروع ☐ تتفق الهيئة مع الرأي جزئياً ويؤخذ بالاعتبار في المشروع ☐ لا تتفق الهيئة مع الرأي √ الرأي لا يتعلق بالمشروع محل الاستطلاع	إن الهدف من مشروع معايير تصنيف السيارات المستعملة على أنها سلع خاضعة للضريبة باستخدام طريقة هامش الربح وفقاً للمادة (48) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة هو لتوضيح نطاق السيارات الخاضعة التي يمكن أن تطبيق الضريبة باستخدام هامش الربح عليها، والسيارات التي تعد خارج نطاق التطبيق، أما فيما يتعلق بالمعالجات الضريبية والشروط التي توضح كيفية استخدام هامش الربح فيتم تطبيق الأحكام الواردة في المادة (48) من اللائحة المشار إليها أعلاه والتي نظمت بشكل مفصل أحكام توريد السلع المستعملة.

	المستثمرين في قطاع السيارات وآلية التعامل مع السلع (السيارات). عدم وجود نص يفرق في حال شراء (السيارة) سبق أن خضعت لضريبة القيمة المضافة وفق آلية هامش الربح. توصيات منظمة الـ OECD بشأن تطبيق ضريبة القيمة المضافة /ضريبة السلع والخدمات على التجارة الدولية (Recommendation of the Council on the Application of Value Added Tax/Goods and Services Tax to the International Trade in Services and Intangibles) بتاريخ OECD/LEGAL/0430 (2016/09/27) تنص احدى المبادئ التوجيهية (2.2) المتضمنة في توصية منظمة الـOECD بأنه يجب أن تخضع الشركات في المواقف المماثلة التي تنفذ معاملات مماثلة لمستويات مماثلة من الضرائب، ويتضح أن هذا المبدأ يتحقق من خلال 'يجب أن تكون الضريبة محايدة ومنصفة في ظروف مماثلة. هذا لضمان أن الضريبة التي يتم تحصيلها في نهاية المطاف على طول سلسلة توريد معينة تتناسب مع المبلغ الذي يدفعه المستهلك النهائي، بغض النظر عن طبيعة التوريد، وهيكل سلسلة التوزيع، وعدد المعاملات أو المشغلين الاقتصاديين المعنيين والتقنية. الوسائل المستخدمة.' والتي تعبر على أهمية أن تكون الضريبة التي تقوم الجهة المختصة بتحصيلها تتوافق تعبر عن الضريبة المستحقة الفعلية، لتجنب وجود أعباء متزايدة. الممارسات الدولية: ينص قانون ضريبة القيمة المضافة الإماراتي أن يتم احتساب ضريبة القيمة المضافة على أساس هامش الربح في حال قام بتوريد سلعة سبق أن خضعت للضريبة قبل التوريد وتشمل السلع المستعملة إذا قام بشرائها من أي من الآتي: 1- شخص غير مسجل. 2- خاضع للضريبة قام باحتساب الضريبة على التوريد على أساس هامش الربح.		